

العلاقة التبادلية بين البيئة والتجارة الدولية والتنافسية الدولية -دراسة حالة الجزائر -

**La relation entre l'environnement, commerce international et compétitivité internationale
- Étude de cas de l'Algérie-**

عطاء الله بن طيرش^{1*}، كاكبي عبد الكريم²

¹ جامعة غرداية (الجزائر)

² جامعة زيان عاشور بالجللفة (الجزائر)

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية موضوع البيئة وعلاقتها التبادلية مع مفهوم التجارة الدولية في ظل متطلبات تحقيق مصطلح التنافسية الدولية، وكذا أهمية هذا الموضوع من ناحية الهيئات والمنظمات الدولية على غرار منظمة التجارة العالمية التي وضعت ما يصطلح عليه مفهوم الاشتراطات البيئية وعلاقتها بمفهوم التنافسية الدولية والتجارة الدولية. وقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى أن التحدي الحقيقي للنظام التجاري العالمي يكمن في إدارة عملية تحرير التجارة الدولية بطريقة تدعم الاستدامة البيئية، فكلما كانت هناك تكامل بين السياسات البيئية والتجارة كلما كانت آثار التحرير التجاري على التنمية الاقتصادية أكثر استدامة وترفع التنافسية الدولية. **الكلمات المفتاحية:** بيئة، تجارة دولية، اشتراطات بيئية، تنافسية، مؤشر التنافسية الدولية.

Résumé:

Ce document de recherche vise à mettre en évidence l'importance du sujet de l'environnement et son interaction avec le concept de commerce international à la lumière des impératifs de la réalisation du terme compétitivité internationale.

Ce document concluait que le véritable défi du système commercial mondial consistait à gérer le processus de libéralisation du commerce international de manière à soutenir la durabilité environnementale. Plus les politiques environnementales et le commerce sont intégrés, plus les effets de la libéralisation du commerce sur le développement économique et la compétitivité internationale seront durables.

Mots-clés: Environnement, Commerce international, Exigences environnementales, Compétitivité, Indice de compétitivité internationale.

1 تمهيد:

تواجه الجزائر تحديات ورهانات كبرى في ظل العولمة والاندماج بالأسواق العالمية، وما يعنيه ذلك من ضغوطات اقتصادية ومنافسة شرسة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وفي مختلف المجالات، وبالتالي أصبحت عملية الإصلاح الاقتصادي وبالأخص في مجال التجارة الخارجية في الجزائر ضرورة ملحة خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد من جراء الانخفاض المحسوس في أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية، وذلك من أجل تحقيق مستويات تنمية اقتصادية وبشرية مرتفعة ومستدامة، وفي هذا الإطار يعتبر تحسين التنافسية أداة جيدة لرفع قدرة الاقتصاد الجزائري على تطوير أدائه في ظل الانفتاح على العالم الخارجي ومتطلبات تحرير التجارة الخارجية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية، وتحقيق واستدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ويمثل رفع القدرة التنافسية هدفا وسيطا لتحقيق هدف أبعد مدى ألا وهو رفع مستوى رفاه المجتمع وإحداث التنمية المستدامة المنشودة.

وانطلاقا من هذا الطرح تجسدت إشكالية الدراسة، وذلك على النحو التالي: كيف يمكن الرفع من تنافسية الجزائر في ظل متطلبات تحقيق الاشتراطات البيئية و تحرير التجارة الدولية؟

1 مدخل إلى التجارة الدولية:

1.1 تعريف التجارة الدولية:

يمكن القول أن مصطلح التجارة الدولية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد، والتي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. (غزلان، 2012، صفحة 08)

1.2 أهمية التجارة الدولية:

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى:

- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توفر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا؛
- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج. (السريتي، 2009، الصفحات 9-10)

1.3 التفسيرات الواقعية لأسباب قيام التجارة الدولية:

من الناحية الواقعية ومنطقية الأشياء تدعونا إلى القول بأن التجارة الدولية تقوم لوجود تباين أو تفاوت أو عدم كمال في العوامل التالية، أو أنها لا توجد كاملة في بلد واحد، وقد قسم البعض تلك العوامل إلى عوامل طبيعية(مثل الثروات المعدنية) وعوامل مكتسبة(المهارات والقدرات التقنية)، فمن بين تلك العوامل (السلام، 2010، الصفحات 28-33)، ما يلي:

-وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية والظروف المناخية؛

-عنصر العمل والقدرات البشرية؛

-التفاوت في حجم رؤوس الأموال؛

-تفاوت مستويات الأسعار؛

-تكلفة النقل والمواصلات.

2 مفاهيم حول البيئة:

2.1 تعريف البيئة:

من الناحية اللغوية اتفقت معاجم اللغة العربية على أن لفظ البيئة مشتق من الجذر الثلاثي (بؤأ) الذي أخذ من الفعل (باء)، إلا أنه يمكن استخلاص التعريف اللغوي للبيئة على أنها المكان أو الوسط أو المنزل الحسن المهيأ للنزول والإقامة، أما من ناحية الاصطلاح فهي جميع العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تحيط بالإنسان، والتي تؤدي إلى تشكيل نظام معين، يتأثر ويؤثر في الفرد. (رمزي، 2017، صفحة 168)

2.2 تعريف علم البيئة:

هو مصطلح اقترحه العالم الألماني Ernst Haeckel سنة 1869 ليعني به علاقة الكائنات الحية مع المكونات العضوية وغير العضوية في البيئة، وهو العلم الذي يدرس الكائن الحي في منزله أو مكان معيشته، وهو واحد من العلوم الحديثة نسبيا، حيث أنه تطور خلال القرن العشرين، غير أن التعريف المتفق عليه بين معظم العلماء هو أن: علم البيئة هو دراسة الكائن الحي في مكانه الطبيعي، ويهدف كما قال Billings سنة 1970 إلى محاولة فهم العلاقة بين الحيوانات والنباتات والمحيط الذي تعيش به. (حمداني، جوان 2008، الصفحات 58-59)

2.3 مفهوم الاشتراطات البيئية في التجارة الدولية:

ويقصد بالاشتراطات البيئية عموما على أنها تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها، ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب، بل تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام للمبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف. (العزیز، 2012، صفحة 53)

2.4 أنواع المعايير والاشتراطات البيئية:

إن زيادة الاهتمام بالمعايير والاشتراطات البيئية ينم عن حرص شديد على الحفاظ على البيئة بصفتها مصدرا للموارد الطبيعية، وخدمة للإنسان بصفته موردا بشريا وكائنا اجتماعيا مع تحقيق أغراض تجارية واقتصادية بإعادة تدوير أو رسكلة مخلفات العمليات الإنتاجية والاستهلاكية على حد سواء، وتتمثل أهم صور هذه المعايير وأنواعها فيما يلي:

-معايير نوعية البيئة 'Les normes de qualité de L'environnement'

-معايير الانبعاث 'Les normes des émissions'

-معايير العمليات والإنتاج 'Les normes des processus et de production'

-معايير المنتجات 'Les normes des produits'

-معايير الأداء 'Les normes de performances'

2.5 وسائل حماية البيئة:

تتطلب حماية البيئة مجهودات وطنية ودولية، فالمجهودات المحلية هي جزء لا يتجزء من المجهودات الدولية لحماية البيئة، فالأمم المتحدة والدول ومؤسسات المجتمع المدني (المهتمة بالبيئة) مطالبة اليوم بوضع السياسات التي تساهم في الحد من التلوث بمختلف أنواعه وذلك عن طريق ما يلي:

-ضرورة نشر الثقافة المحافظة على البيئة البشرية والطبيعية بحيث تعي البشرية خطورة التلوث البيئي على الإنسان والأرض؛

-ضرورة احترام القوانين التي سنّها الله في الكون، لأن محاولة محوها أو تحريفها يسئ بالبيئة والإنسان؛

-ضرورة الاحتراز واتخاذ جميع التدابير للوقوف أمام المشاريع والفعاليات التي تساهم في إنتاج التلوث؛

-ضرورة إصدار القوانين الدولية الملزمة لجميع الدول لحماية البيئة ومعاقبة كل من يقوم بتخريبها؛

-ضرورة إيجاد توصيلات لنقل المياه الملوثة من أماكن تواجدها إلى المنخفضات؛

-الإكثار من حملات التشجير التي لا تحتاج إلى السقي؛

-تشجيع الحملات المدنية في المدن من أجل النظافة؛

2.6 مكونات البيئة:

يمكن تقسيم مكونات البيئة التي يعيش فيها الإنسان مؤثرا ومتأثرا إلى:

2.6.1 مكونات غير حية:

تمثل في: المواد اللاعضوية: مثل الغازات والمعادن وبقية العناصر الطبيعية بما فيها الماء الذي يشكل الحجم الأكبر للنظم البيئية، والمواد العضوية: مثل البروتينات والكربوهيدرات والدهون والفيتامينات والأحماض الأمينية.

2.6.2 مكونات حية:

وتشمل المكونات الحية جميع الكائنات الموجودة ضمن النظام البيئي المعني بالدراسة من حيوانات ونباتات وكائنات حية دقيقة، وتقسم إلى:

2.6.2.1 كائنات ذاتية التغذية:

وهي التي تستطيع صنع غذائها بنفسها، وتشمل النباتات الخضراء وبعض أنواع البكتيريا التي لها القدرة على استغلال الطاقة الكيميائية، في حين أن النباتات الخضراء لها القدرة على استغلال الطاقة الضوئية، وتعرف هذه الكائنات أيضا بالكائنات المنتجة Producers وتشمل جميع النباتات التي لها القابلية على عملية التركيب الضوئي.

2.6.2.2 كائنات غير ذاتية التغذية: Cnosumers

وتعتمد هذه الكائنات بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الكائنات غير المنتجة، فهي إذن غير قادرة على إنتاج احتياجاتها الغذائية الأساسية، وتشمل كل من: آكلات الأعشاب، آكلات اللحوم، آكلات اللحوم والأعشاب، المحلات. (حمداني، دور المواصفات العالمية لجودة البيئة في استدامة التنمية، 2008، الصفحات 59-60)

3 العلاقة بين البيئة والتجارة:

بالرغم من أهمية بين موقع العلاقات بين البيئة والتجارة في عملية التنمية المستدامة، إلا أن هناك افتقار كبير للفهم العميق لهذه العلاقات المتشعبة، فالنهوض بالتجارة الدولية والحفاظ على البيئة المحلية ليس بالضرورة أهدافا متعارضة إذا ما أخذت بالاعتبار العلاقة التشابكية والتكاملية بين البيئة والتجارة في تحقيق التنمية المتوازنة، لذلك فإن التقييم المتكامل للعلاقة بين التجارة والبيئة يجب أن يأخذ في الاعتبار وبشكل متوازن أثر السياسة البيئية على التجارة من جانب، وكذلك أثر السياسة التجارية على البيئة من جانب آخر، وفيما يتعلق بالبيئة، فإن أهم التطورات التي قد تلقي بظلالها على حرية إنسياب التجارة العالمية، تتمثل في:

-النمو الملحوظ في مواصفات الصحة والسلامة والبيئة، والاختلافات الكبيرة في هذه المواصفات بين دول العالم؛

-التغيير في أنماط الاستهلاك تجاه البيئة وتزايد ظاهرة المستهلكين الأخضر، وتنامي دور منظمات وجماعات أنصار الطبيعة والبيئة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان؛

-تخوف الصناعات في الدول النامية من القيود المفروضة على استخدام الكيماويات والمواد الحافظة على الأغذية في الدول المتقدمة، وإمكانية إستخدامها كعوائق تحول دون وصول منتجاتها لهذه الأسواق؛

-تزايد الدعوات إلى ضرورة توحيد المواصفات العالمية للبيئة والصحة والسلامة، مما يلقي بأعباء غير عادلة على الدول النامية، من أجل تعزيز قوانينها البيئية وانعكاسات ذلك على تنافسية صناعاتها، ومن جانب آخر، فإن العديد من الحكومات ترى بضرورة الإبقاء على الاختلافات في المواصفات، مما يوحي برغبتها في استخدامها كأدوات حماية غير جمركية لتحسين تنافسية صناعاتها العالية التكلفة؛

-مشاريع العنونة الإكولوجية للسلع الاستهلاكية والاختلافات الكبيرة في الأنظمة المتبعة في الدول المختلفة، تؤدي بالضرورة إلى آثار تشويهية على حركة التجارة العالمية في هذه السلع. (بابكر، جانفي 2006، صفحة 04)

أما في جانب السياسة التجارية، فتتمثل بعض الانعكاسات على البيئة في:

-مساهمة السياسة التجارية في الإضرار بالبيئة من خلال أنماط الإنتاج، الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية والتجارة في المواد الملوثة والخطيرة، وذلك نتيجة:

• وجود التشوهات في قوى السوق؛

• الدعومات السخية لاستغلال الموارد الطبيعية كالطاقة، الغابات والمياه، وخاصة في الدول المتقدمة؛

• التأثيرات الخارجية؛

-إن تحرير التجارة بدون تصحيح الآثار البيئية لقوى السوق لا يساعد في تحقيق استدامة البيئة، وفي المقابل فإن اتخاذ مثل هذه الإجراءات التصحيحية قد يعتبر في عداد التشوهات التجارية من وجهة نظر الاتفاقات التجارية الدولية كالجات، فمثلا:

• الدعومات والخوافز من أجل ترقية الممارسات الزراعية إكولوجيا يعتبر تشوهات تجارية من وجهة نظر الجات؛

• بعض السياسات التصحيحية الخاصة بالتكاليف الخارجية للتلوث والمربطة بطرق الإنتاج تعتبر أيضا تشوهات تجارية في عرف الجات؛

• هناك العديد من التحفظات في جانب الجات بشأن استخدام الأدوات التجارية لخدمة الأهداف البيئية، كالعقوبات التجارية لوضع وتنفيذ الاتفاقيات البيئية موضع التنفيذ؛

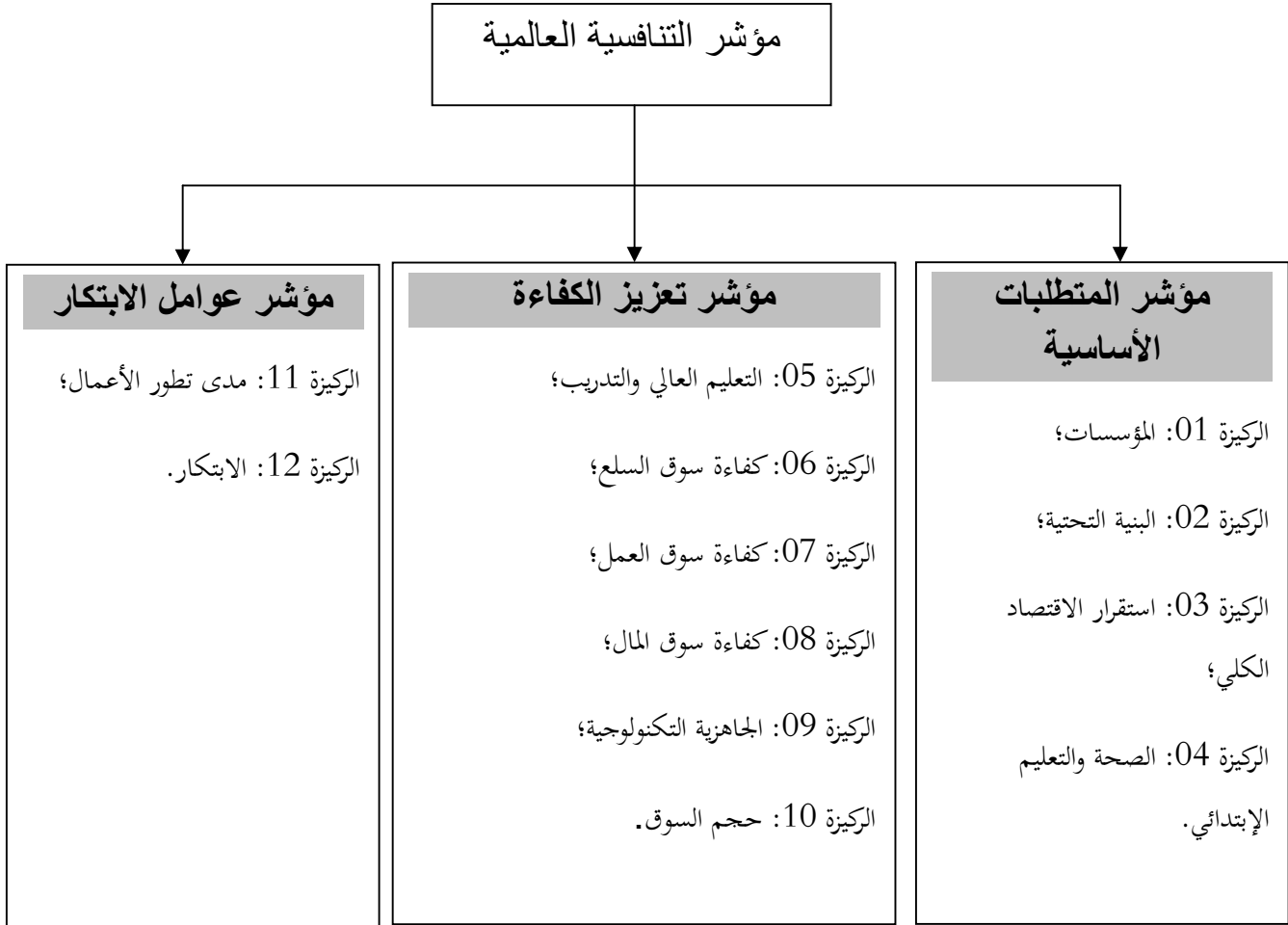
• السياسات التجارية الخاصة باتخاذ الإجراءات المضادة للتساهل في التشريعات البيئية في الدول المصدرة، عن طريق فرض ضرائب إضافية، كما هو الحال في الولايات المتحدة، حيث يخول قانون السوبر فند السلطات فرض ضرائب إضافية على واردات المنتجات الكيماوية والبتروولية لهذا الغرض. (بابكر، جانفي 2006، الصفحات 04-05)

4 وضعية الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية:

تسعى الجزائر جاهدة لدفع عجلة التنافسية بها، وبالتالي رفع جاذبيتها الاستثمارية للاستثمارات المباشرة سواء الوطنية أو الأجنبية، ومن ثمة رفع مستويات النمو والتنمية بها. وعملا على إبراز ما حققته الجزائر تنافسيا على الصعيد العالمي، فسوف نقوم بإبراز موقف الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية، وهو الرقم القياسي للتنافسية العالمية (Global Competitiveness Index)، الذي يمثل أداة جديدة

لتقييم التنافسية يستخدمها تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Froum) بجنيف بسويسرا، والذي يصدر سنويا ومنذ عام 1979، ويتكون الرقم القياسي للتنافسية العالمية من ثلاث فئات تتضمن 12 ركيزة أو محور، ويمكن توضيحها حسب الشكل التالي:

الشكل رقم(01): مكونات مؤشر التنافسية العالمية GCI.



Source : World Economic Forum , The Global Competitiveness Report 2013 2014, P: 09.

4.1 تطور أداء الجزائر وفقا لمؤشر GCI خلال 2016-2018:

شهد مركز الجزائر تحسن طفيف بين الدول المشاركة في مؤشر التنافسية العالمية GCI، والذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، من المرتبة 87 من أصل 138 دولة بواقع 3.98 نقطة في سنة 2017/2016 إلى المرتبة 86 من بين 137 دولة بواقع 4.07 نقطة، وتحسنت كثيرا مقارنة بسنة 2014/2013 من أصل 148 دولة احتلت المركز 100 بواقع 3.79، وهذا بسبب الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في شتى الميادين خاصة في مجال ترقية الصادرات خارج قطاع الحر وقات وتنويع الاقتصاد الوطني للخروج من التبعية

المتجذرة لقطاع المحروقات، ويتراوح مجموع النقاط مابين 01 و 07 نقاط، حيث يمثل 01 الأسوأ و 07 نقاط الأفضل، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(01): أداء الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمية لسنتي 2016-2018.

السنة	المرتبة	مجموع النقاط(01-07 نقاط)
مؤشر التنافسية العالمية 2017/2016 (من بين 138 دولة)	87	3.98
مؤشر التنافسية العالمية 2018/2017 (من بين 137)	86	4.07

Source : World Economic Forum , The Global Competitiveness Report 2017- 2018, P: 13.

4.2 ترتيب الجزائر وفقا للعناصر الرئيسية لمؤشر GCI خلال 2018/2016:

الفئة الأولى: المتطلبات الأساسية (Basic Requirements): ويمكن إبراز ترتيب الجزائر في مؤشر المتطلبات الأساسية من

خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02): ترتيب الجزائر في مؤشر المتطلبات الأساسية خلال 2016/2018.

السنوات	المتطلبات الأساسية		المؤسسات		بنية تحتية		استقرار الاقتصاد الكلي		الصحة والتعليم الابتدائي	
	ترتيب	مؤشر	ترتيب	مؤشر	ترتيب	مؤشر	ترتيب	مؤشر	ترتيب	مؤشر
2017/2016	88	4.33	99	3.5	100	3.28	63	4.83	73	5.71
2018/2017	82	4.4	88	3.6	93	3.6	71	4.6	71	5.8

Source : -World Economic Forum , The Global Competitiveness Report 2016- 2017, P: 46.

- World Economic Forum , The Global Competitiveness Report 2017- 2018, P: 44.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تحسنت في ترتيب مؤشر المتطلبات الأساسية من سنة 2017/2016 بترتيب 88 وبواقع 4.33 نقطة إلى ترتيب 82 بواقع 4.4 نقطة في سنة 2018/2017، وهذا راجع إلى تحسن جل الركائز المكونة لمؤشر المتطلبات الأساسية إلا ترتيب محور استقرار الاقتصاد الكلي الذي تدهورت فيه الجزائر 8 مراكز وذلك بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي تمر بها الجزائر من جراء انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذه الركائز تمثل أحد الدعامات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تمثل مؤشرا لارتفاع مستويات التنمية للدول.

الفئة الثانية: عوامل تعزيز الكفاءة (Efficiency Enhancers): ويمكن إبراز ترتيب الجزائر في مؤشر تعزيز الكفاءة من خلال

الجدول التالي:

الجدول رقم(03): ترتيب الجزائر في مؤشر تعزيز الكفاءة خلال 2018/2016.

السنوات	تعزيز الكفاءة		التعليم العالي والتدريب		كفاءة سوق السلع		كفاءة سوق العمل		كفاءة سوق المال		الجاهزية التكنولوجية		حجم السوق		
	ترتيب	مؤشر	ترتيب	مؤشر	ترتيب	مؤشر	ترتيب	مؤشر	ترتيب	مؤشر	ترتيب	مؤشر	ترتيب	مؤشر	
2017/2016	110	3.55	96	3.87	133	3.52	132	3.25	132	2.89	132	108	3.08	36	4.73
2018/2017	102	3.7	92	4.0	129	3.6	133	3.3	125	3.1	125	98	3.4	36	4.8

Source : -World Economic Forum , **The Global Competitiveness Report 2016- 2017**, P: 48.
- World Economic Forum , **The Global Competitiveness Report 2017- 2018**, P: 44.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر كذلك تحسنت في جل محاور مؤشر تعزيز الكفاءة خلال الفترة المدروسة، وفي مؤشر تعزيز الكفاءة كانت تحتل الترتيب 110 في سنة 2017/2016 أصبحت تحتل المرتبة 102 أي تحسنت بواقع 08 مراكز ولكن مع ذلك فهي تحتل مراكز متقهقر مقارنة بالدول الأخر وكذلك بالنسبة لعدد الدول المشاركة في الترتيب.

الفئة الثالثة: مؤشر عوامل الابتكار (Innovation and Sophistication Factors):

ويمكن إبراز ترتيب الجزائر في مؤشر عوامل الابتكار من خلال الجدول، وذلك على النحو التالي:

الجدول الرابع(04): ترتيب الجزائر في مؤشر عوامل الابتكار خلال 2018-2016.

الابتكار		مدى تطور الأعمال		عوامل تعزيز الابتكار		السنوات
مؤشر	ترتيب	مؤشر	ترتيب	مؤشر	ترتيب	
2.93	112	3.31	121	3.12	119	2017/2016
2.9	104	3.3	122	3.1	118	2018/2017

Source : -World Economic Forum , **The Global Competitiveness Report 2016- 2017**, P: 50.
- World Economic Forum , **The Global Competitiveness Report 2017- 2018**, P: 44.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر احتلت مراكز متأخر في مؤشر عوامل الابتكار خلال فترة الدراسة، ففي سنة 2017/2016 احتلت المرتبة 119 بواقع 3.12 نقطة، واستقر الحال في سنة 2018/2017 في المرتبة 118 بواقع 3.1 نقطة، وهذا دليل على تأخر الجزائر في هذا المجال مقارنة مع باقي الدول الأخرى، فكانت متأخرة في محاور مدى تطور الأعمال وكذا محور الابتكار.

5 الخاتمة:

وفي ختام هذه الورقة البحثية، نقول أن الجزائر تسعى جاهدة إلى تحسين موقعها في مؤشر التنافسية الدولية GCI والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، وذلك من خلال دعمها لمختلف القطاعات في إطار البرامج التنموية المتبعة من قبل الدولة الجزائرية خلال السنوات الماضية، وكل هذه البرامج تصب في تطوير تنافسية الاقتصاد الجزائري وكذا تنويع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات في ظل متطلبات تحرير التجارة الدولية وفي ظل الاشتراطات البيئية المفروضة من قبل المنظمات الدولية على غرار منظمة التجارة العالمية OMC، لكن هذه المساعي الحثيثة في الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر، لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، ولا تساير التطورات الحاصلة في هذا المجال، والدليل في ذلك المركز المتدهور في مؤشر التنافسية العالمية للجزائر، وكذا تأخر الجزائر إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبناء على ذلك ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تساعد السلطات المعنية في تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك حسب الآتي:

- يجب على الجزائر تسريع إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك نظرا لما له من تأثير على الرفع من تنافسية السلع الجزائرية؛

- يجب على الجزائر تطوير قطاع البيئة من خلال دعم المؤسسات والأفراد وتشجيعهم على المحافظة على البيئة؛

- يجب مساهمة كافة القطاعات في مسعى تنويع الاقتصاد الوطني للخروج من التبعية المتجذرة لقطاع المحروقات بالجزائر؛

- سن قانونية صارمة في مجال حماية البيئة والطبيعة وكذا السهر على تنفيذها من قبل الأعوان المكلفين بذلك؛

- نشر ثقافة المحافظة على البيئة بين أوساط التلاميذ في المدارس من الصغر من خلال تدريس مواد تعنى بمواضيع البيئة.

Bibliographie

1. السيد محمد أحمد السريتي. (2009). التجارة الخارجية. مصر: الدار الجامعية.
2. السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان. (2012). التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي-صناديق النقد الدولي-مؤسسة التنمية الدولية). مصر: دار التعليم الجامعي.
3. رضا عبد السلام. (2010). العلاقات الاقتصادية الدولية (بين النظرية والتطبيق). مصر: المكتبة العصرية.
4. زعيم رمزي. (2017). الاعتبارات البيئية كأداة حمائية أمام التجارة الدولية مع الإشارة للدول النامية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 168.
5. محي الدين حمداني. (2008). دور المواصفات العالمية لجودة البيئة في استدامة التنمية. مجلة جديد الاقتصاد ، 59-60.
6. محي الدين حمداني. (جوان 2008). دور المواصفات العالمية لجودة البيئة في استدامة التنمية. مجلة جديد الاقتصاد ، 58-59.
7. مخلوفي عبد السلام و سفيان بن عبد العزيز. (2012). إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري. الملتقى الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية (صفحة 53). الجزائر: جامعة ورقلة.
8. مصطفى بابكر. (جانفي 2006). البيئة والتجارة والتنافسية. مجلة جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط بالكويت. العدد 49 ، الصفحات 01-16.